مجلة بحوث الإعلام الرقمي

دورية علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال - جامعة السويس

- الخطاب الديني في العصر الرقمي
  أ. د. عبد الكريم عبد الجليل الوزا
- المؤسسات والوعي الديني للشباب في العصر الرقمي: رؤية تحليلية نقدية
  أ. د. آمال حسن الغزاوى
- الخطاب الديني في شبكات الإنترنت: سماته وضوابطه
  بروفيسور دكتور قاضي دين محمد
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التوعية الدينية
  د. هشام خلف الله
- ضوابط وأخلاقيات نشر المحتوى الديني في وسائل التواصل الاجتماعي
  د. ياسر يوسف عوض الكريم أبو القاسم
- جهود المؤسسات الحكومية في تحصين الوعي الديني وبثه في المجتمع
  د. محمد عبادي

العدد الثاني: يوليو ٢٠٢٣

مجلة بحوث الإعلام الرقمي

العدد الثاني: يوليو ٢٠٢٣

Digital Media Research Journal

Quarterly Scientific Journal issued by
The Faculty of Media and Communication Technology - Suez University

- Religious Discourse in the Digital Age.
  Prof. Dr. Abdel Karim Abdel Jalil Al-Wazzan
- Institutions and Religious Awareness of Youth in the Digital Age: An Analytical Critical View.
  Prof. Dr. Amal Hassan Al-Ghazzawi
- Religious Discourse on the Internet: Its Features and Controls.
  Prof. Dr. Qazi Din Mohammed
- Using Artificial Intelligence Techniques in Religious Awareness.
  Dr. Hisham Khalafallah
- Controls and Ethics of Posting Religious Content on Social Media.
  Dr. Yasser Youssef Awad Al-Karim Abu Al-Qasim
- Efforts of Government Institutions to Fortify Religious Awareness and Spread it in Society.
  Dr. Mohammed Abadi

Number Two
July
2023

مجلة بحوث الإعلام الرقمي

دورية علمية فصلية محكّمة

تصدر عن كلية الإعلام

وتكنولوجيا الاتصال

جامعة السويس

الهيئة الاستشارية:

أ.د/ حسين أمين	الأستاذ بكلية الإعلام – الجامعة الأمريكية بالقاهرة
أ.د/ حمدى حسن أبو العينين	أستاذ الإعلام بالجامعات المصرية
أ.د/ سامى عبد العزيز	أستاذ بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام – جامعة القاهرة
أ.د/ سامي محمد ربيع الشريف	أستاذ الإذاعة والتلفيزيون وعميد كلية الإعلام - الجامعة الحديثة
أ.د. سهير صالح إبراهيم	عميد المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق
أ.د/ سيد بهنسي	أستاذ الإعلام بكلية الآداب- جامعة عين شمس
أ.د / عادل عبد الغفار	الأستاذ بكلية الإعلام – جامعة القاهرة
أ.د/ عادل فهمي البيومي	الأستاذ بكلية الإعلام – جامعة القاهرة
أ.د. عبد الرحمن محمد الشامي	أستاذ الإعلام بجامعة قطر – دولة قطر
أ.د. عبد الرحمن بن نامي المطيري	الأستاذ بكلية الإعلام والاتصال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– المملكة العربية السعودية
أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي	الأستاذ بكلية الخوارزمي الجامعية التقنية- المملكة الأردنية
أ.د/ محمد رضا أحمد	أستاذ الإعلام – بجامعة المنصورة
أ.د/ محمد علي شومان	أستاذ الصحافة وعميد كلية الإعلام - الجامعة البريطانية بمصر
أ.د/ محمد سعد إبراهيم	أستاذ الصحافة - قسم الإعلام - جامعة المنيا
أ.د/ مني سعيد الحديدي	الأستاذ بقسم الإذاعة والتلفيزيون بكلية الإعلام - جامعة القاهرة
أ.د/ هويدا مصطفي	أستاذ الإذاعة والتلفيزيون وعميد كلية الإعلام الأسبق - جامعة القاهرة

مجلة بحوث الإعلام الرقمي

دورية علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال- جامعة السويس

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أ.د. أمين سعيد عبد الغني

مساعدو رئيس التحرير

أ.د. حسن علي محمد

الأستاذ المتفرغ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية

أ.د. عبد اللّه بن محمد الرفاعي

عميد كلية الإعلام والاتصال الأسبق

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة العربية السعودية

أ.د. علي عقلة نجادات

عميد كلية الإعلام- جامعة البترا- المملكة الأردنية

أ.د. مناور بيان الراجحي

الأستاذ بقسم الإعلام- كلية الآداب- جامعة الكويت

مدير التحرير

أ.م.د. السيد عبد الرحمن علي

سكرتير التحرير

أ.م.د. علا عبد القوي عامر

السكرتير الإداري

مي محمد سليم

الآراء الواردة بالبحوث المنشورة في هذه المجلة تعبّر عن أصحابها فقط

المراسلات:

ترسل المراسلات باسم الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير - كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال – جامعة السويس- السويس- مدينة السلام (١).

تليفون: 0623523774

البريد الإلكتروني: dmrjournal@media.suezuni.edu.eg

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 2023/24417

الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: ISSN: 2812-5762

أهداف المجلة:

- الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في مجالات البحوث والدراسات في مجالات تخصص الإعلام الرقمى المختلفة.
- نشر البحوث العلمية المبتكرة، التي يعدّها أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية والعربية، والباحثون في المجالات العلمية لتخصص الاعلام الرقمى.
- توفير فرصة التقويم العلمى للبحوث من خلال إخضاع البحوث للرأي العلمي الذى يأخذ على عاتقة تقويم الجوانب العلمية والمنهجية في البحث العلمي.
- معالجة القضايا المعاصرة في إطار البحث العلمى، وتوظيفها في خدمة المجتمع، وخدمة القضايا الجوهرية التي تأسست من أجلها المجلة، وعلى رأسها التحول الرقمى.
- رصد ومتابعة اتجاهات البحث العلمى، من خلال الوقوف على النتائج العلمية للبحوث التي تصدرها المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة.
- اهتمامات المجلة:
- تعنى المجلة بنشر:
- البحوث العلمية الرصينة في مجالات تخصص الإعلام الرقمى.
- البحوث والدراسات النقدية التي تتصل بالإصدارات في مجالات التخصص التي تعنى بها المجلة.
- البحوث والدراسات العلمية المعنية بمعالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة في المجتمع، وخصوصًا التحول الرقمي.
- البحوث والتقارير والترجمات العلمية، وعرض الكتب الجديدة في مجال الإعلام الرقمي ومراجعتها.
- التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية في تخصص الإعلام الرقمي في مصر والعالم العربي والعالم.

قواعد النشر:

- أن تكون البحوث متخصصة في مسألة من المسائل التي تهتم بها المجلة.
- أن تكون البحوث متّسمة بالعمق والأصالة، بحيث يضيف كل بحث جديداً إلى المعرفة.
- أن تكون البحوث موثقة من الناحية العلمية بالمراجع والمصادر والوثائق.
- تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.
- أن يقر صاحب البحث بأن بحثه عمل أصيل له وليس مشتقاً من رسالتي الماجستير والدكتوراه العائدتين له.
- ألاّ يكون البحث قد سبق نشره، ويقدم الباحث تعهداً بذلك.
- ألاّ يكون البحث مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
- لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة كلية الإعلام جامعة السويس إلاّ بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
- موافقة المؤلف على نقل حقوق النشر كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.
- أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردّ سواء أنشرت أم لم تنشر.
- يُمنح الباحث نسخة واحدة من العدد المنشور فيه بحثه مع خمس مستلات منه.

متطلبات النص المقدم للنشر:

- يجب ألاّ يزيد عدد صفحات البحث عن (٣٠ صفحة) بما فيها الأشكال والصور والجداول والمراجع)بمقاس A٤ / أو حوالي ٩٠٠٠ كلمة).
- يذكر اسم المؤلف وعنوانه الحالي بعد عنوان البحث مباشرة مع ذكر عنوانه، ومرتبته العلمية، وبريده الإلكتروني.
- تقدم البحوث مكتوبة بخط Arabic Simplified حجم (١٤) للنصوص في المتن، وبالخط نفسه بحجم (١٢) للهوامش في نهاية البحث، وتكون الهوامش (٢,٥ سم) من كل طرف.

- تُدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في متن البحث، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وتُرقم ترقيماً متسلسلاً، وتُكتب أسماؤها والملاحظات التوضيحية في أسفلها.
- تُدرج الجداول في متن البحث وتُرقم ترقيماً متسلسلاً وتُكتب أسماؤها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتُكتب أسفل الجدول.
- تُذكر الهوامش آخر البحث، وتُذكر بعدها مباشرة قائمة المصادر والمراجع مرتبة ترتيباً هجائياً.
- يجب أن يحتوى البحث على ملخص وافٍ بحدود (١٥٠-٢٠٠) كلمة باللغة المكتوب فيها البحث، وملخص وافٍ أيضًا بحدود (١٥٠-٢٠٠) كلمة باللغة الإنجليزية، ويُكتب الملخصان في صفحتين مستقلتين.
-
- يُذكر مرة واحدة في البحث المصطلح العلمى باللغة العربية وبجانبه المصطلح باللغة الإنجليزية أو الفرنسية عند وروده أول مرة، ويُكتفى بعد ذلك بكتابته باللغة العربية.

الفهرس

- تقديم أ. د. سامي الشريف، الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية 10
- كلمة أ. د. محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف 12
- كلمة أ. د. السيد عبد العظيم الشرقاوي، رئيس جامعة السويس 13
- كلمة أ. د. شوقي علام، فضيلة المفتي 15
- كلمة أ. د. أسامة العبد، الأمين العام 18
- كلمة أ. د. نظير عياد 21
- كلمة أ. د. عصام الكردي 24
- كلمة أ. د. أمين سعيد، عميد كلية الإعلام بجامعة السويس 26
- أ. د. محمد بشاري، الجرائم الإلكترونية ودورها في التحريض على الإرهاب والعنف والتطرف 31
- السفير أشرف عقل، رقمنة الخطاب الديني الإسلامي 41
- أ. د. عبد الكريم عبد الجليل الوزان، الخطاب الديني في العصر الرقمي 49
- د. محمد الشيخ عبد الله، الفتوى المعاصرة بين الضوابط الشرعية والتحديات الرقمية 57
- أ. د. أسامة عبد الرحيم علي، الضوابط الأخلاقية لاستخدام الدعاة لمنصات الإعلام الرقمي 71
- د. عبد الله حسين الشيعاني، دور رابطة الجامعات الإسلامية في نشر الوعي الثقافي والتعليمي، منصة (تويتر) نموذجا: دراسة تحليلية 79
- د. خالد حامد أبو قوطة، فعالية منصات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي الديني لدى الشباب الفلسطيني 89
- أ. د. محمود السيد داود، شبهات الخلاف الفقهي والتعامل الصحيح معها في العصر الرقمي 109
- أ. د. موسي طه تاي الله الحداد، قنوات الدعاة: التحديات والأولويات 127
- د. هشام خلف الله، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التوعية الدينية 137
- د. ياسر يوسف عوض الكريم أبو القاسم، ضوابط وأخلاقيات نشر المحتوى الديني في وسائل التواصل الاجتماعي 143
- أ. رفعت فياض، الوعي الديني لدى الشباب في ظل الرقمنة 151

✍ بروفيسور دكتور قاضي دين محمد، الخطاب الديني في شبكات الإنترنت: سماته وضوابطه 155
✍ أ. د. آمال حسن الغزاوي، المؤسسات والوعي الديني للشباب في العصر الرقمي: رؤية تحليلية نقدية 163
✍ د. عبد الله بن ناصر الحمود، أسس وتطبيقات تسويق القيم الثقافية عبر وسائط التقنية الرقمية المعاصرة 171
✍ د. محمد عبادي، جهود المؤسسات الحكومية في تحصين الوعي الديني وبثه في المجتمع 181
✍ د. يوسف أحمد عمر، مهارات التعليم الرقمي 191

الجرائم الإلكترونية ودورها في التحريض على الإرهاب والعنف والتطرف

أ. د. محمد بشاري

أمين عام المجلس العالمي للمجتمعات المسلمة

الجرائم الإلكترونية ودورها في التحريض على الإرهاب والعنف والتطرف

أ. د. محمد بشاري

لم يسبق لموضوع الفضاء الإلكتروني وظواهر العنف والتطرف والإرهاب أن كان مُلحا أكثر مما هو عليه خلال السنين الأخيرة؛ وذلك على الرغم من أن الإرهاب ظاهرة قديمة، ومعه ظاهرة العنف والتطرف، وحتى الفضاء الإلكتروني، يعود لبعض عقود، ولكن كان علينا انتظار مجموعة من الأحداث خلال العقدين الأخيرين، حتى نتأكد أن الجمع بين عناصر التطرف والإرهاب والعالم الإلكتروني، أصبح يُهدد الجميع: الأنظمة والدول والشعوب والعالم.

تتوقف الدراسة عند المحاور التالية:

- **ظواهر الإرهاب والعنف والتطرف.**
- **واقع الجرائم الإلكترونية.**
- **تفاعلات الجرائم الإلكترونية مع ظواهر الإرهاب والعنف والتطرف.**
- **سُبل مواجهة التوظيف الإلكتروني للعنف والتطرف والإرهاب.**

١ ـــ ظواهر الإرهاب والعنف والتطرف:

لقد تناولت العديد من الدراسات والمؤلفات والمؤتمرات ظواهر العنف والتطرف والإرهاب، ولكن لا بد من الاتفاق على حد أدنى من النقاط، حتى نتقدم للأمام في معرض مواجهة هذه الآفات التي تختلط فيها عوامل اجتماعية وسياسية ونفسية وأمنية ودينية وغيرها.

وبالتالي، لا نزعم أنه لدينا مفاتيح جاهزة لكي نتجاوز بها المشاكل والقلاقل التي تسببت فيها هذه الظواهر، ولكن نزعم أنه لدينا ملاحظات لا بد أن يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف جميع الجهات المعنية بمواجهة هذه الآفات، سواء كانت رسمية أو جمعوية؛ سواء كانت وطنية أو إقليمية أو دولية؛ سواء كانت فكرية أو دينية أو سياسية أو أمنية أو غيرها.

لا بد لنا من الاتفاق على تقاسم جميع المعتقدات الدينية والوضعية بخصوص وجود هذه الظواهر الثلاث: العنف والتطرف والإرهاب. لا يوجد أي معتقد بقي خاليا من الإصابة بهذه الأمراض، في الماضي والحاضر. صحيح أن هناك فوارق ولكن الأصل هنا أن هذه الظواهر لم تترك أي معتقد ديني أو وضعي إلا وطالته.

ولو تصفَّحنا آخر الأعمال الموسوعية التي تتطرق لظاهرة الإرهاب، سنجد أنها تؤكد على هذه القاعدة، والحديث هنا عن موسوعة "تاريخ الإرهاب من العصور القديمة إلى داعش"، الصادرة مؤخراً

(سبتمبر ٢٠١٦)[1]، ويُعتبر هذا العمل، أحدث كتاب صدر في الساحة العالمية وأشبه بموسوعة مُصغرة (ولو أنها جاءت في ٨٤٠ صفحة)، مُخصّصة لظاهرة الإرهاب منذ قدم التاريخ حتى اليوم، أياً كانت المرجعية الدينية والمادية لهذا الإرهاب.

وبما أن الحديث عن العنف والتطرف والإرهاب خلال العقود الأخيرة، طال على الخصوص تلك الظواهر الصادرة في العالم الإسلامي، فإن بعض المراقبين من خارج العالم الإسلامي، سواء تعلق الأمر بالمفكرين أو الإعلاميين أو الساسة أو المؤسسات، عليهم استحضار كافة الأسباب الذاتية والموضوعية (أي الخارجية) التي تقف وراء شيوع هذه الظواهر عند المسلمين، ومن بين هذه الأسباب، الدور الخارجي وخاصة الدور الغربي في ولادة الظاهرة أو تغذيتها أو تشجيعها. لقد عاينا ذلك أثناء السنوات التي تلت الغزو السوفياتي لأفغانستان، عندما قامت الولايات المتحدة بتدريب شباب مسلمين وتوظيفهم في حربها ضد الاتحاد السوفياتي حينها، أثناء "الحرب الباردة"، وعاينا ذلك بالأمس القريب، بعد اندلاع أحداث الحراك العربي، عندما قامت دول أوروبية وأمريكية، بالتنسيق مع دول شرق أوسطية، بدعم وتأطير شباب مسلمين مرة أخرى، في الحراك السوري.

صحيح أننا نجد مجموعة من العوامل الذاتية لدى المسلمين التي تقف وراء ظهور العنف والتطرف والإرهاب، وهذا واقع يعترف بها أغلب المسؤولين والقادة المسلمين، في السياسة والدين والثقافة والأمن، ولكن صحيح أيضا أنه لا يمكن إغفال الدور الخارجي الذي يتحمل جزءاً من المسؤولية في مواجهة الظاهرة.

٢ ـــــ واقع الجرائم الإلكترونية:

الجرائم الإلكترونية جزء حديث الولادة من عالم الجرائم، ومرتبط على الخصوص بما أنتجته الثورة الرقمية خلال العقود الأخيرة، وتأثيراتها على العلاقات الإنسانية، محليا وعالميا، إلى درجة الحديث عن العالم الرقمي، والاقتصاد الرقمي، والتعليم الرقمي والتدين الرقمي.. إلخ.

وبالتالي الجرائم الإلكترونية تأتي في هذا السياق، وتجمع بالتالي بين تصنيفها في خانة الجرائم من جهة، وتوظيف هذه الجرائم للثورة الرقمية لخدمة من يقف وراء الجريمة، سواء كان فردا أو مجموعة أو مؤسسة وما شابه، وغالبا ما تراهن الجريمة الإلكترونية على استخدام جهاز الكمبيوتر من خلال الاتصال بالإنترنت، بهدف اختراق الشبكات أو تخريبها أو التحريف أو التزوير أو السرقة والاختلاس أو قرصنة وسرقة حقوق الملكية الفكرية. ويشكل السلوك الانحرافى جريمة بأركانها المادية والمعنوية ولا عبره فيها

(1) Gérard Chaliand, Arnaud Blin, Histoire du Terrorisme: De l'Antiquité à Daech, Fayard, Paris, septembre 2015, 840 pages.

بالباعث على ارتكابها، بمعنى آخر، الجريمة الإلكترونية تتمثل في كل سلوك غير قانوني، من خلال استخدام الأجهزة الإلكترونية، ينتج منه حصول المجرم على فوائد مادية أو معنوية.

وحسب خبراء القانون، فإننا نجد عدة أنواع لهذه الجرائم، نذكر منها الأنواع التالية:

ـــــ **الجريمة المادية:** وهي التي تسبب أضرارا مالية على الضحية أو المستهدف من عملية النصب وتأخذ واحدة من الأشكال الثلاثة:

١ ــ عملية السرقة الإلكترونية كالاستيلاء على ماكينات الصرف الآلي والبنوك كتلك التي منتشرة الآن في الكثير من الدول الأفريقية والأسيوية[٢]، حيث يتم نسخ البيانات الإلكترونية لبطاقة الصراف الآلي ومن ثم استخدامها لصرف أموال من حساب الضحية.

٢ ــ إنشاء صفحة إنترنت مماثلة جدا لموقع أحد البنوك الكبرى أو المؤسسات المالية الضخمة لتطلب من العميل إدخال بياناته أو تحديث معلوماته بقصد على الحصول بياناته المصرفية وسرقته.

٣ ــ وأخيرا، رسائل البريد الواردة من مصادر مجهولة بخصوص طلب الإسهام في تحرير الأموال من الخارج مع الوعد بنسبة من المبلغ، أو تلك التي توهم صاحب البريد الإلكتروني بفوزه بإحدى الجوائز أو اليانصيب وتطالبه بموافاة الجهة برقم حسابه المصرفي.

ـــــ **الجريمة الثقافية:** ويُقصد بها استيلاء المجرم على الحقوق الفكرية ونسبها له من دون موافقة الضحية فمن الممكن أن تكون إحدى الصور التالية: ــ قرصنة البرمجيات: هي عملية نسخ أو تقليد لبرامج إحدى الشركات العالمية على اسطوانات وبيعها للناس بسعر أقل؛ التعدي على القنوات الفضائية المشفرة وإتاحتها عن طريق الانترنت عن طريق تقنية (soft copy)؛ جريمة نسخ المؤلفات العلمية والأدبية بالطرق الإلكترونية المستحدثة.

ـــــ **الجريمة السياسية والاقتصادية:** وتستخدم المجموعات الإرهابية حالياً تقنية المعلومات لتسهيل الأشكال النمطية من الأعمال الإجرامية. وهم لا يتوانون عن استخدام الوسائل المتقدمة مثل: الاتصالات والتنسيق، وبث الأخبار المغلوطة، وتوظيف بعض صغار السن، وتحويل بعض الأموال في سبيل تحقيق أهدافهم، وفي بعض البلدان يقوم الإرهابيون باستخدام الإنترنت لاستغلال المؤيدين لأفكارهم وجمع الأموال لتمويل برامجهم الإرهابية، وأيضا، الاستيلاء على المواقع الحساسة وسرقة المعلومات

---

[٢] حاول قراصنة إلكترونيون في فبراير ٢٠١٦، سرقة نحو مليار دولار من حساب مصرف بنجلادش المركزي في مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) في نيويورك، ونجحوا في تحويل ٨١ مليون دولار إلى ٤ حسابات في مؤسسة "ريزال" للخدمات المصرفية التجارية في مانيلا.

انظر: وحدة متخصصة بأستراليا في الأمن الإلكتروني لتتبع أموال الإرهاب، ٩ غشت ٢٠١٦، على الرابط:

https://al-ain.com/article/225786

وامتلاك القدرة على نشر الفيروسات؛ وذلك يرجع إلى العدد المتزايد من برامج الكمبيوتر القوية والسهلة الاستخدام والتي يمكن تحميلها مجانا، كما يساعد هذا النوع من الجريمة الإلكترونية على نشر الأفكار الخاطئة بين الشباب كالإرهاب والإدمان والزنا لفساد الدولة لأسباب سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى.

ـــــ **الجريمة الجنسية:** ويمكن لهذا النوع من الجرائم أن يتمثل بإحدى الصور التالية:

١ ــ الابتزاز: من أشهر حوادث الابتزاز عندما يقوم أحد الشباب باختراق جهاز أحد الفتيات أو الاستيلاء عليه وبه مجموعة من صورها، وإجبارها على الخروج معه وإلا سيفضحها بما يملكه من صور مثلا.

٢ ــ انتشار الصور ومقاطع الفيديو المخلة بالآداب على مواقع الإنترنت من قبل الغزو الفكري لكي يتداولها الشبان والشابات وإفساد أفكارهم وإضعاف إيمانهم.[٣]

بالنسبة لأهداف الجرائم الإلكترونية، فيمكن التوقف على الخصوص عند الأهداف التالية:

١- التمكن من الوصول إلى المعلومات بشكل غير شرعي، كسرقة المعلومات او الاطلاع عليها أو حذفها أو تعديلها بما يحقق هدف المجرم.

٢- التمكن من الوصول عن طريق الشبكة العنكبوتية إلى الأجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات وتعطيلها.

٣- الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا كالمؤسسات والبنوك والجهات الحكومية والأفراد وابتزازهم بواسطتها.

٤- الكسب المادي أو المعنوي أو السياسي غير المشروع عن طريق تقنية المعلومات مثل عمليات اختراق وهدم المواقع على الشبكة العنكبوتية وتزوير بطاقات الائتمان وسرقة الحسابات المصرفية.. إلخ.

٣ ـــــ تفاعلات الجرائم الإلكترونية مع ظواهر الإرهاب والعنف والتطرف:

عندما نلج موضوع الجرائم الإلكترونية وتفاعلها مع الإرهاب والعنف والتطرف، تتعقد الأمور بشكل لا يختلف عن التعقيد الذي نعاينه على أرض الواقع المادي كلما تعلق الأمر بالحديث عن مواجهة ظواهر الإرهاب والعنف والتطرف، خاصة أن الفضاء الإلكتروني يتميز بعدة خصائص مادية وزمنية وأداتية تجعله ساحة للتوظيف والتأثير في مشاريع المعني بالتوظيف والتأثير، حيث أسهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تكسير قواعد الصناعة في كل مجالات الحياة، وأحدثت طفرة في هذا المجال،

---

[٣] لمزيد من التفصيل: أنظر: جمال صابر نعمان، ماهي الجريمة الإلكترونية وما أنواعها؟ موقع "بيت. كوم"، على الرابط التالي:
goo.gl/FEpwcz

مخلخلة مجموعة من القواعد ومن يُدرك هذه القواعد سيتغلب؛ ولذلك هناك من يرى أن "التحولات الشاملة للثقافة والأخبار في عصر الإنتاج الرقمي، ليس فقط تحولاً ثقافيًّا كبيراً ولكنها تحولات حضارية"[٤].

على صعيد آخر، هذا الفضاء يسمح لمُستخدميه، إمكانية عدم الكشف عن هويتهم الحقيقية، وهو ما جعله بيئة جاذبة لمُستخدميها، دفعهم إلى توظيفه في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، فزيادة على أن هذا الفضاء "أضحى وسيطًا لا مندوحة عنه حقًّا، ليس فقط كونه خلَّص الفرد من تراتبية وهرمية وأَبَوِيَّة أدوات التواصل التقليدية، ولكن أيضًا لأنه خلف انبعاث عالم افتراضي، بات الأفراد والجماعات والتنظيمات من بين ظهرانيه فاعلين مباشرين، بمستطاعهم إبداء آرائهم وتصوراتهم عن وفي القضايا الإشكالية الكبرى التي ترهن حاضرهم أو من شأنها التأثير في مستقبلهم"، وامتد الأمر إلى أن "الجيل الجديد من الفضاء الإلكتروني، وبالتحديد الجيل الثاني من شبكات التواصل الاجتماعي (جيل "فيسبوك" و"تويتر" و"اليوتيوب".. إلخ) "أتاح منابر واسعة للنقاش والحوار وتبادل الآراء والأفكار، وحشد الجماهير لمناصرة قضية من القضايا، أو لتكوين رأي عام حول القائم منها، أو لإثارة إشكاليات مجتمعاتية لم تكن وسائل الإعلام والاتصال التقليدية تعيرها الاهتمام الكافي، أو تتبرَّم منها، أو تمارس الرقابة على من يثيرها ويطرحها للعلن. بحيث بتنا أو نكاد، يقول البعض، بإزاء تكريس جديد، لا بل واستعادة جديدة لنظرية المجال العام [Public Sphere] التي صاغها الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس بداية ستينات القرن الماضي، للتعبير عن ذاك الفضاء الذي يتوسَّط مجال السلطة والمجال العمومي من جهة، والمجال الخاص للأفراد والجماعات من جهة ثانية، والذي تُؤَسِّسُهُ النقاشات والحوارات والتدافعات المرتبطة بقضايا الشأن العام بين طرفي المعادلة"[٥].

إذا أخذنا بعين الاعتبار هذه الأدوار والفضاءات التي توفرها الثورة الرقمية، وافترضنا أيضا أنه في الواقع المادي، لا نعاني من تأزم نظري وعملي في معرض مواجهة هذه الظواهر، فإن مجرد تعقيدات العالم الإلكتروني (كما أشرنا إليها)، تجعلنا نتوقع كثرة التعقيدات التي ستطال الحديث عن الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالعنف أو التطرف أو الإرهاب، ويكفي أن نُلقي نظرة عن طبيعة المقالات أو التصريحات الصادرة عن المسؤولين خلال العقد الأخير، والتي تتوقف عند دور العالم الإلكتروني في

---

[4] Fréderic Martel, Mainstream: Enquête sur la guerre globale de la culture et des médias, éditions Flammarion, Collection: Champs actuel, Paris 2010, p 560.

[٥] أنظر: يحيى اليحياوي، الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التحكّم والدَّمقرطة، دراسة نشرت في موقع "الجزيرة"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٥ على الرابط الإلكتروني التالي:

http://studies.aljazeera.net/mediastudies/2015/11/201511885144375848.htm#.Vj-t81LGFrU.facebook

انتظار ظواهر العنف والتطرف، ضد الأفراد والجماعات والدول والأنظمة؛ ضد الأغلبيات والأقليات، ضد الأديان أو باقي المعتقدات، وفي جميع أنحاء العالم، خاصة أن فضاء الإنترنت تقدم خدمات كبيرة للمعنيين بالجريمة أو الفكر المتطرف وما شابه، من قبيل قابليتها للاختراق، وغياب الحدود الجغرافية، وتدني مُستوى المُخاطرة، وسهولة الاستخدام، وقلة التكلفة، وأخيراً صعوبة اكتشاف وإثبات الجريمة في هذا النوع أو غيره من العنف والإرهاب.

وحسب أندريه نوفيكوف، مدير مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، فإن "التهديدات الإرهابية الأكثر خطورة في العالم المعاصر متصلة باستخدام المنظمات الإرهابية الدولية للتقنيات المعلوماتية والخاصة بوسائل الاتصال، ممزوجة بالأساليب الإرهابية التقليدية وتجنيد أعضاء جدد وتدريبهم على أعمال التدمير والتخريب، والتداخل بين التنظيمات الإرهابية الدولية ومجموعات الجريمة المنظمة، وتوسيع ملحوظ لقاعدة التمويل الخارجي والداخلي".[٦]

٤ ـــــ سُبل مواجهة التوظيف الإلكتروني للعنف والتطرف والإرهاب:

من الواضح أنه في خضم عالم افتراضي شديد الارتباطية، فإنّ المعركة الأساسية في العديد من دول العالم، تتمحور بالأساس حول ضرورة مقاومة الإرهاب الالكتروني والجرائم المتعلّقة بالمنظومة المعلوماتية؛ ولهذا الغرض، نعتقد أننا نحتاج إلى عدة مؤتمرات يحضرها متخصصون ومتمكنون من هذه المفاهيم، وأصحاب خبرة طويلة أو متوسطة، حتى نتفق على خريطة طريق لمواجهة مخاطر وتحولات وإكراهات هذه الظاهرة المعرضة للمزيد من التفاعلات بسبب ما توفره الثورة الإلكترونية من إمكانات العمل للعالم بأسره، أفرادا وجماعات؛ ولذلك أصبح التعاون الدولي واسع المدى في مكافحة الجرائم الواقعة في بيئة المعالجة الآلية للبيانات أمراً حتميا وليس مسألة ترف أو ملف قابل للتأجيل، ونزداد يقيناً من ذلك، عندما نأخذ وزن بعض العقبات التي تعيق ذلك، منها على الخصوص:

-عدم وجود اتفاق عام مشترك بين الدول حول نماذج إساءة استخدام نظم المعلومات الواجب تجريمها.

-عدم الوصول إلى مفهوم عام موحد حول النشاط الذي يمكن الاتفاق على تجريمه.

-اختلاف مفاهيم الجريمة باختلاف الحضارات.

-عدم وجود معاهدات دولية لمواجهة المتطلبات الخاصة بالجرائم الإلكترونية.

---

[٦] وأضاف أندريه نوفيكوف أن "نشاطات التنظيمات الإرهابية والمتطرفة الدولية تعد جزءا من نسيج الحروب الإعلامية الحديثة التي بدورها تعتبر جزءا لا يتجزأ مما يعرف بالحروب الهجينة الهادفة إلى زعزعة الاستقرار السياسي لدول ومناطق بأسرها، والإساءة لسيادة الدول القومية وتغيير الأنظمة الدستورية فيها".

أنظر: التهديدات الإرهابية الأكثر خطورة مصدرها الإنترنت، موقع "السكينة" ٨ نوفمبر ٢٠١٦، على الرابط:

www.assakina.com/awareness-net/terrorism-net/94253.html#ixzz4QArSO02I

-تعقُّد المشكلات النظامية والفنية الخاصة بتفتيش نظام معلوماتي خارج حدود الدولة، أو ضبط معلومات مخزنة فيه، أو الأمر بتسليمها.

لذلك، نجدد التأكيد على الأدوار المنوطة بمؤتمرات تضم خبراء لدراسة تفكيك الظاهرة.

ولكن في هذا الأمل المعقود على ما يمكن أن تتوصل إليه هذه اللقاءات (لقاء خبراء متمكنين ومتتبعين)، يمكن التوقف عند التوصيات التالية:

-لا بد أولا من الاتفاق على مفهومٍ دولي مُوحّد للإرهاب بصفةٍ عامة، والإرهابِ الإلكتروني بصفةٍ خاصة؛ لأن الاختلاف في التعريفات يُفرز اختلافا في المقاربات.

- من الضروري الرهان على دور وسائل الإعلام في بلورة استراتيجيات للتصدي لمزاعم المتطرفين والإرهابيين، ومن شتى المعتقدات.
- من الحتمي أن تنخرط الدول والمؤسسات على ضرورة توحيد جهودها نحو وضع تشريعات داخلية صارمة لمُكَافحة الجرائم التي تتعلَّق بالإرهاب الإلكتروني.
- تحديث الأنظمة والإجراءات الجنائية بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل ضمان أن تكون الجزاءات بشأن سلطات التحقيق وقبول الأدلة على نحو ملائم.
- النص على جرائم وإجراءات تتعلق بالتحقيق والأدلة، للتصدي لهذا الشكل الجديد والمعقد من أشكال النشاط الإجرامي.
- مراعاة تحديث برامج التدريب الملائمة لمواجهة الجريمة الإلكترونية في مجال الإرهاب، بما يواكب التطور الذى طرأ عليها، ومن ذلك، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير وتحديث كافة المعاهد ومراكز التدريب بالوزارة، والاستعانة بأحدث الوسائل التدريبية المساعدة، وزيادة الطاقة الاستيعابية للمعاهد ومراكز التدريب لزيادة أعداد المتدربين من رجال الشرطة والأجهزة الأمنية المعنية بها.
- الرهان على تعزيز إجراءات الأمن والحراسة بأنواعها (بشرية، تكنولوجية) على مراكز ونُظم المعلومات التكنولوجية، وفق أحدث تكنولوجيا مُتقدمة في مجالات التأمين والتشفير بأنواعِها المُختلفة، ودراسة إمكانية إنشاء غرفة إدارة للأزمات التكنولوجية، يُشارك فيها إخصائيون وخُبراء من مُختلفِ التخصُصات التكنولوجية والأمنية لإعداد ووضع سيناريوهات وأد ومُواجهة أي هجمات إلكترونية مُحتملة.